مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٧١**

الثلاثاء ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لا ييفان
	غابون	السيد إيسوزي – نغونديت
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/76)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/76)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ملكرت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/76، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أد ملكرت. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ملكرت (تكلم بالإنكليزية): إنها للحظة هامة هذه التي أحيط فيها المجلس علما بالتطورات وآفاق المستقبل في العراق. عندما تكلمت هنا قبل ثلاثة أشهر، كان نائب الرئيس الهاشمي قد استخدم حق النقض ضد القانون الانتخابي الذي اعتمده مجلس النواب للتو بعد جولة مفاوضات معقدة. وأدى ذلك إلى بدء جولة أخرى من المداولات، اختتمت أخيرا بقانون معدل يحظى بتأييد أقوى وأوسع من الصيغة الأولى. ولقد كان ذلك بدرجة كبيرة ممارسة فعلية للديمقراطية الدستورية وكانت الأمم المتحدة في وضع مكنها من تلبية نداءات طائفة واسعة من النواب للمساعدة في بناء الجسور نحو تحقيق توافق في الآراء. وكانت فترة هامة للعراق لكي يحشد دعما واسعا لموعد إجراء الانتخابات في ٧ آذار/مارس، وهي الانتخابات التي ستؤذن بالانتقال من أول ولاية كاملة لبرلمان منتخب ديمقراطيا إلى فترة الولاية التالية.

لا تزال هناك قوى تعارض ذلك الاتفاق الوطني وتسعى إلى التدخل بعنف في عمليتي التعمير والمصالحة اللتين تتمنى الغالبية الساحقة من أبناء الشعب العراقي نجاحهما. وبينما تواصل تلك القوى، للأسف، قتل واستهداف الحجاج الأبرياء والموظفين العموميين وضباط الشرطة والمرشحين في الانتخابات، فإنها لا يمكنها عكس اتجاه التقدم الحاصل في العراق. وتصميم العراقيين على مقاومة العودة إلى مخاطر الماضي تصميم حقيقي وقوي – أقوى من القوى الشنيعة التي تقف وراء الهجمات. غير أن ثمة حاجة إلى زيادة الاهتمام

والمشاركة الدوليين للسماح للشعب العراقي بأن يقرر مستقبله بطريقته. ولذلك، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض الأفكار بشأن الانتخابات المقبلة والانتقال إلى البرلمان والحكومة التاليين.

أولا، أود أن أحذر من التشكيك وعدم الصبر المستمرين اللذين يتسم بهما جانب كبير من الخطاب والتقارير بشأن العراق. نعم، ليس من الصعب ملاحظة مواطن الضعف والثغرات والتناقضات في العملية الجارية، لكن ذلك ليس لب الموضوع إذا أخذ المرء في اعتباره عقود الصراع والجريمة التي أثرت بشدة على المجتمع والاقتصاد والإدارة في العراق وعلى مكانته الدولية. وبيت القصيد الآن هو معرفة ما إذا كان هناك جهد حقيقي يبذل للتعمير والابتكار. وذلك هو ما يحدث بطرق عديدة مختلفة. وهو يستحق أن يُرى وأن يُفهم فهما سليما، باعتباره أمرا لم يسبق له مثيل نظرا لأنه يحدث في سياق تاريخ طويل ومتميز.

ثانيا، من المهم استقاء الدروس من العملية وتطبيقها على النحو الصحيح في المستقبل بغية تقليل فرص عودة القضايا الخلافية للظهور إلى حدها الأدنى. وترى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أنه سيكون من المهم للغاية تقديم المشورة للحكومة الجديدة بشأن الأساسيات العامة للتشريع الانتخابي والإجراءات البرلمانية، وكذلك لإيضاح أدوار السلطات الثلاث ومسؤولياتها، لأن ذلك أمر ضروري لتعزيز سلطة المؤسسات.

ثالثا، يجري إيلاء الكثير من الاهتمام لما يسمى إقصاء البعثيين من قوائم المرشحين في الانتخابات. وينبغي ملاحظة أن مبدأ وضع خط فاصل بين نظام دكتاتوري سابق ونظام ديمقراطي حديث العهد قد شوهد في أماكن أخرى. وتطبيق المبدأ مسؤولية العراقيين مسؤولية كاملة. غير أن الأمر الذي عقد المسائل، من منظور المعايير الدولية العامة للإعداد لانتخابات حرة ونزيهة، هو الافتقار إلى الشفافية الذي اتسمت به العملية من بدايتها. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة تؤكد على مراعاة الأصول القانونية وامتنعت عن الحكم على النتائج.

وبينما لا تزال هناك أسباب تدعو إلى القلق بخصوص تأثير القرارات بشأن قوائم المرشحين، فإنه ينبغي تقييم هذه القرارات في سياق العملية الانتخابية برمتها. والأمر الذي سيهم أكثر في نهاية المطاف هو قبول الشعب العراقي لنتائج الانتخابات. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لتقديم المشورة وتذكير جميع أصحاب المصلحة بالحاجة إلى احترام المعايير الأساسية وإلى السعي الحثيث من أجل بناء توافق في الآراء في المصالحة بين الماضي الذي ساده الاستقطاب ومستقبل أكثر انسجاما.

تتمثل نقطة رابعة ومختلفة في الإعداد للانتقال في اعتماد الميزانية. ومن المنتظر أن يسمح هذا الأمر بدعم التزامات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأجل القصير بغية التعامل مع انتكاسة الانخفاضات في أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية. غير أن تحويل الميزانية إلى أداة استراتيجية لتحديد الأولويات وتوجيه النفقات والاستثمارات ما زال مهمة كبيرة تنتظرنا.

وتستعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المشورة والدعم للحكومة الجديدة. وهي تفعل ذلك بالسعي إلى توثيق التعاون مع البنك الدولي بصفة خاصة. ومن المأمول أن يرقى الجميع إلى مستوى مسؤولياتهم. والعراق بحاجة إلى مشاريع أقل والمزيد من المشورة الاستراتيجية. وثمة حاجة إلى ربطه بالمعايير العالمية للحكم التي ستكون ذات فائدة كبيرة لمناخ الأعمال التجارية وينبغي له أن يتصدى فورا لأوجه القصور الاجتماعي التي تجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

بشكل مباشر في مرتبة متقدمة في جدول الأعمال باعتباره حتمية أخلاقية وضرورة اقتصادية، لأن مهارات عماله ستحدد ما إذا كان العراق سيتمكن من تحقيق كامل إمكاناته وتوقيت حدوث ذلك.

خامسا، ستكون للشفافية الكاملة ومكافحة الفساد في إنعاش صناعة النفط آثار كبيرة على المستقبل وهما ستحسنان ثقة المستثمرين.

ينبغي الترحيب باتخاذ رئيس وزراء إقليم كردستان صالح زمام المبادرة لمعالجة مسألة الشفافية فيما يتعلق بالعقود التي وقعتها حكومة إقليم كردستان. إن أحد الجوانب التي لا غنى عنها في المرحلة الانتقالية نحو مستقبل أكثر استقرارا هي تحديد الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ومع النجاح في إبرام عقود نفطية هامة، عادت المرحلة الملحة لتجنب الوقوع في شرك الاقتصاد القائم على منتج واحد والكسب السريع من خلال استغلال الموارد. وفي نهاية المطاف، يرتبط الاستقرار والرخاء ارتباطا وثيقا.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن دور الأمم المتحدة في المجالات ذات الأولوية الهامة.

أولا، بشأن الاستعدادات ليوم ٧ آذار/مارس، إن الانتخابات لا تتعلق بالسياسة فحسب، لكنها تتطلب الكثير من العمل الشاق على أرض الواقع. واستمر الفريق الانتخابي للأمم المتحدة في تأدية دور رئيسي في تقديم المشورة الفنية ودعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ونتيجة لجهد جماعي كبير، تتيح البنية التحتية القائمة المجال أمام حوالي ١٨,٩ مليون ناخب عراقي لزيارة ٤٨ ٠٠٠ مركز اقتراع في يوم الانتخابات. الاستعدادات جارية أيضا من أجل عملية التصويت خارج البلاد التي ستجري في ١٦ بلدا تستضيف أعدادا كبيرة من الجاليات العراقية في المهجر.

ويكتسي توفير الأمن أهمية بالغة بالنسبة لهذه الانتخابات، في ما يتعلق بنزاهة العملية وثقة الناخبين. وتتولى حكومة العراق وقوات الأمن العراقية زمام الأمور في هذا المجال الهام.

علاوة على ذلك، تؤدي مراقبة العملية الانتخابية دورا محوريا في ضمان مصداقية الانتخابات والإشراف عليها. وتقوم لأمم المتحدة بدور فعال في مساعدة المجتمع المدني على الاضطلاع بهذا الدور من خلال تمويل مبادرة قامت بتدريب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ مراقب محلي. أما بخصوص المراقبين الدوليين، فيجري تنسيق أعمالهم من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لن تراقب الانتخابات نظرا لدورها في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإنها ستقوم بأنشطتها الخاصة بها في مراقبة صناديق الاقتراع بإرسالها أفرقة إلى مواقع مختلفة في البلاد كمبادرة لبناء الثقة.

إن القبول بنتائج الانتخابات يكتسي أهمية بالغة، وسيكون الاختبار الحقيقي لنجاح هذه العملية أو فشلها. وتعكف البعثة على دعم المفوضية في وضع آلية قوية للنظر في الشكاوى في الوقت المناسب لضمان عدم تآكل مصداقية النتائج جراء التأخير في الفصل في الشكاوى. ولئن كان من المتوقع نشر النتائج الأولية في الأيام التالية لـ ٧ آذار/مارس، فإن إصدار النتائج النهائية قد يستغرق وقتا طويلا مع تصديق المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات حالما يتم البت في جميع الطعون.

أما النقطة التالية التي أود أن أثيرها فهي بشأن خطة التعايش الوطني. وفي المستقبل القريب، من الأهمية بمكان تدعيم الاستقرار على المدى الطويل بين الدولة الاتحادية في

العراق وإقليم كردستان. ويبدو أن الأدلة المختلفة على حسن النية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية المشتركة، تشير إلى احتمال تحقيق مزيد من التقدم.

واستمرت فرقة العمل الرفيعة المستوى في عقد اجتماعاتها تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة، وأُحرز تقدم في معالجة المسائل التي تقف في طريق الحياة الطبيعية والعمل في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالملكية. وسافرتُ مؤخرا إلى كركوك لدعم عمل لجنة كركوك المعنية بالممتلكات في الجلسة الافتتاحية التي عقدها أعضاؤها. وخلال زيارتي للمجتمعات المحلية المتعددة الطوائف العرقية، تولّد لديّ انطباع قوي بأن المسائل اليومية لجميع الطوائف هي المسائل نفسها، وأن الكثير من المناقشات بشأن الحدود والاختصاصات تعتبر من مسائل ''السياسة العليا''، وليست بالضرورة مرتبطة بالشواغل العملية للمواطن العادي المتعلقة بالعيش معا. ومن المؤمل أن يكون هذا بمثابة تذكرة ومصدر إلهام للحوار السياسي الرفيع الذي ينتظرنا لا محالة.

وتعتزم البعثة التفاعل مع الممثلين الرئيسيين لمختلف الطوائف من أجل التشجيع على تحقيق التقدم بشأن المسائل المعلقة التي تعتبر أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العراق ككل. إن خطة التعايش الوطني والعملية نحو التوصل إلى الحلول لا بد أن تبت فيها الأطراف العراقية أنفسها. والأمم المتحدة مستعدة لتيسير هذه الخطوات بناء على طلب الأطراف. وقد لاحظتُ تزايد التوافق في الآراء على أن الوقت قد حان لمعالجة الترتيبات الإدارية لمدينة كركوك والمناطق الأخرى لضمان إبرام اتفاقات طويلة الأجل بشأن تقاسم العائدات وتوفير الأمن.

أما النقطة التالية فهي تعليق بشأن الولايات المناطة بموجب الفصل السابع من الميثاق. فالأولوية التالية بعد انتهاء الانتخابات المقبلة ستكون السعي إلى تعزيز علاقات حسن الجوار البناءة بين العراق والكويت لإنهاء فترة سادتها الاضطرابات. وكان الهدف من زيارتي إلى الكويت في كانون الثاني/يناير وإجرائي المشاورات مع حكومة العراق قبل الزيارة هو الحصول على انطباع مباشر عن مواقف الجانبين. وسرني الاهتمام الشديد الذي أبداه من حاوروني من الجانبين في حل جميع المسائل المعلقة في الفترة المقبلة. وسيكون هذا بمثابة خطوة هامة في مداولات المجلس بشأن القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) ونأمل أن يمهد الطريق لحقبة جديدة في العلاقة بين العراق والأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالسياسات والمساعدة الإنمائية، وبما أن حكومة جديدة ستبدأ عملها خلال السنة، هناك فرصة أمام الأمم المتحدة لتحويل دعمها المتمثل في مهام إنسانية بالدرجة الأولى إلى دور استشاري موجه أكثر نحو التنمية وإصلاح السياسات. وسيكون جوهر إسهامات الأمم المتحدة هو تحقيق التكامل. وقد حددت أسرة الأمم المتحدة في العراق أربعة مجالات رئيسية حيث تملك الأمم المتحدة معرفة متخصصة وخبرة مشهود لها فيها: وهي أنشطة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك التعداد السكاني والسجل المدني؛ ومشاركة أوسع نطاقا في مسائل الحدود الداخلية للمناطق المتنازع عليها في سياق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المحلية؛ وإصلاح نظام التوزيع العام وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي؛ وإدارة موارد المياه والمسائل ذات الصلة بالتعاون عبر الحدود.

كما أننا في المراحل النهائية من وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأول في العراق للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، الذي أعد بالتشاور الوثيق مع حكومة العراق، وبالتزامن مع الإعداد للخطة الإنمائية الوطنية للعراق. كما ناقشت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التدابير العملية لضمان التمويل الكامل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولا سيما في ضوء إغلاق

صندوق العراق الاستئماني التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه من هذا العام.

وختاما، أود أن أقول كلمة بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في العراق: أود أن ألفت انتباه المجلس إلى هذا انتظارا لتحليل أكثر تحديدا بشأن التقرير المقبل. وبوضع الخطة الإنمائية الوطنية، تعوّل حكومة العراق على دعم موسع من الأمم المتحدة التي تعمل بصورة متزايدة انطلاقا من البلد وداخله. وإزاء خلفية تخفيض قوات الولايات المتحدة والدعم اللوجستي، ستكون هناك آثار كبيرة على الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تنظم نفسها للاستجابة في المستقبل لاحتياجات تواجدها وتواجد البرامج في البلد.

ونعكف حاليا على استكشاف الترتيبات للمستقبل بالتعاون الوثيق مع مقر الأمم المتحدة. إن استمرار وجود الأمم المتحدة، ناهيك عن زيادة بصمتها في مناطق مختلفة من العراق، سيكون مكلفا كثيرا. وسيغدو من الأهمية بمكان الاعتماد على اهتمام المجلس وتوجيهه من أجل تحقيق خطط الحكومة الجديدة والتحضير التنفيذي الذي ستقوم به البعثة نفسها.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن امتناني للرجال والنساء الذين يواصلون، في ظروف لا تزال صعبة، الإبقاء على راية الأمم المتحدة مرفوعة ومعنوياتها مرتفعة. وإنه لامتياز أن أعمل مع هذا المجتمع الدولي حقا في مساعدة شعب العراق. وقد سُرِرتُ بأن أرحب مؤخرا بنائب الممثل الخاص الجديد للأمين العام في العراق، جيري سكوراتوفيتش ممثل بولندا، الذي أثبت في العديد من أنحاء العالم أنه سفير آخر حقيقي للأمم المتحدة. وفي قيادة البعثة معه، ومع نائبة الممثل الخاص للأمين العام في العراق، كريستين ماكناب، أتطلع إلى التوجيه والدعم المتواصلين من المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ملكرت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم للصين، على جهوده المميزة خلال رئاسته للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير. ونشكر أيضا السيد أد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وأعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في العراق ونيويورك، على عملهم الحثيث لمساعدة العراق حكومة وشعبا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، البلدان الصديقة، البرازيل، البوسنة والهرسك، غابون، لبنان ونيجيريا، على توليهم لمهامهم بصفتهم أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ونتمنى لهم التوفيق في عملهم. وأود أن أعرب عن بالغ تقدير العراق لأعضاء مجلس الأمن الذين انتهت ولايتهم في كانون الأول/ديسمبر – البلدان الصديقة، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، فييت نام، كوستاريكا و كرواتيا – على ما بذلوه من جهود كبيرة خلال فترة عضويتهم في المجلس لمساعدة الشعب العراقي

وقد أحاط وفد بلدي بتقرير الأمين العام بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الصادر في الوثيقة S/2010/76، ويود أن يدلي بالتعليقات التالية

على الصعيدين السياسي والأمني، تمكنت الكتل السياسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من اعتماد قانون انتخابي مُعدَّل والخروج من هذه المرحلة الصعبة التي هدد فيها الخلاف السياسي الحاد بتقويض العملية السياسية. وقد

تغلب الشعب العراقي على العديد من الصعوبات والتحديات، وهو اليوم عازم على الاستفادة من هذه التجربة، التي تمنحه حافزا قويا على المشاركة الواسعة النطاق في الانتخابات القادمة لانتقاء ممثليه بحكمة.

ويثبت اعتماد القانون الانتخابي المعدل قدرة العراقيين على تجاوز خلافاتهم من خلال الحوار بغية حل المسائل العالقة. فقد تمكنوا من إزالة الحواجز النهائية بغية تمهيد السبيل لإجراء حملة مَلحَمية لتعزيز الوحدة الوطنية، وبناء سيادة القانون والمؤسسات، وتوطيد التجربة الديمقراطية، وتحقيق تطلعاتهم الوطنية.

وتعمل الحكومة العراقية الآن على وضع خطة أمنية للانتخابات المقبلة حتى تكون الظروف مواتية لإجراء الانتخابات في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، مثلما هو محدد في الدستور، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لأعداء العراق والشعب العراقي – مثل تنظيم القاعدة ومخلفات نظام صدام الدكتاتوري – لعرقلة مسيرة الديمقراطية والحرية وسيادة القانون. وقبل يومين، هدد قائد ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق، المنتسبة إلى تنظيم القاعدة الإرهابي، بتعطيل العملية الانتخابية ومهاجمة العراقيين الذين سيشاركون في الانتخابات.

وفي سياق التطورات المتعلقة بالانتخابات البرلمانية القادمة، أود أن أشدد على أن لجنة المساءلة والعدالة جهاز دستوري وقانوني، ينص الدستور على إنشائه. كما وافق مجلس النواب على قانون المساءلة والعدالة. غير أننا نشهد اليوم مناقشات سياسية بشأن قرار لجنة المساءلة والعدالة القاضي باستبعاد العديد من المرشحين. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده مؤخرا مجلس الرئاسة مع رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، بحضور رئيس القضاة، تم الاتفاق على أن تستعرض محكمة النقض ملفات ١٧٧ مرشحا فقط تم استبعادهم من الانتخابات، وأن تتوصل إلى قرار قبل بدء الحملة الانتخابية.

وقد شدد رئيس الوزراء نوري المالكي، في حوار مع قناة العربية في ١٢ شباط/فبراير، على أن غالبية المرشحين الذين تم إقصاؤهم من الانتخابات القادمة من الشيعة، وأن غالبية السكان السُنيين سعداء بالخطوات التي اتُخذت ويُتوقع أن يشاركوا بشكل مكثف في الانتخابات. كما ذكر رئيس الوزراء أن العديد من القادة العسكريين من عهد صدام لا يزالون في مناصبهم لأنهم لم يرتكبوا أي جريمة ضد الشعب العراقي. وأَقرَّ رئيس الوزراء بأن العديد منهم أُجبروا على الانضمام إلى حزب البعث، ولن يُتخذ أي إجراء ضدهم طالما أنهم يحترمون الدستور والقوانين العراقية الجديدة.

وينبغي أن نشير إلى أن إقصاء بعض المرشحين يرتبط بصدور أحكام قضائية بشأن جرائم غير سياسية أو تقديم وثائق مزورة، و لم يتم بسبب قانون المساءلة والعدالة.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٩ شباط/فبراير، في فندق الرشيد في بغداد، أن موعد انطلاق الحملات الانتخابية للمرشحين المُعيَّنين من الكيانات السياسية وبدء حملات الدعاية سيكون هو ١٢ شباط/فبراير. وأعلن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن تحضير ٠٠٠ ٢٥ من مراكز التصويت وتعيين ٠٠٠ ٣٥٠ موظف لإدارة العملية الانتخابية، التي سيشارك فيها ١٩ مليون ناخب. كما تُحضِر المفوضية للتصويت الذي سيُجرى في ١٦ بلدا يعيش فيها العراقيون في الخارج. وسيكون بمقدور العراقيين أن يصوتوا من سوريا، لبنان، الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إيران، النمسا، السويد، ألمانيا، هولندا، الدانمرك، المملكة المتحدة، أستراليا، تركيا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تزال الحالة الأمنية في العراق تتحسن، على الرغم من الهجمات المتقطعة التي تستهدف المدنيين العراقيين. وتشير آخر الإحصاءات من وزارات الدفاع والداخلية والصحة إلى مصرع ١٩٦ عراقيا في هجمات وقعت خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة ٥٦ في المائة مقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي شهد مقتل ٣٠٦ شخص.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الهجمات الإرهابية التي قُتل فيها مؤخرا العشرات وجُرح المئات من المدنيين غير المسلحين، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، استهدفت زَائرين كانوا في طريقهم مشيا على الأقدام من مختلف مناطق العراق إلى ضريح الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، حفيد الرسول محمد الذي قُتل مع جميع أفراد عائلته وأتباعه في عام ٦٨٠ ميلادية، خلال عصر الدولة الأموية. ومنذئذ، اعتاد الحجاج على زيارة قبره. وقد حاول نظام صدام منع الحجاج من زيارة ضريح الإمام الحسين مشيا على الأقدام، غير أنهم أصروا على مواصلة ممارستهم لمعتقداتهم، مهما كلفهم الأمر من تضحية، مما أدى إلى مواجهات بين الجهاز القمعي لنظام صدام والحجاج، الذين تم قتلهم وجرحهم. وتدل التفجيرات على أن أعداء العراق، مثل تنظيم القاعدة ومن بقي من أتباع نظام صدام العنيفين، لن يترددوا في قتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، وعلى أنه ليس هناك أي خيار آخر أمام الحكومة العراقية سوى محاربتهم وتدميرهم بغية الحفاظ على أرواح مواطنيها.

وهنا، أود أن أُذكِّر برسالة رئيس الوزراء المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، التي طلب فيها إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الهجمات التي اجتاحت البلد، لأن عناصر رئيسية شاركت في تلك الهجمات لا تخضع لنطاق الولاية القضائية للدولة العراقية. وقد قُتل مئات العراقيين وجرح الآلاف في هذه الهجمات، ولا تزال حكومة بلدي تتطلع إلى استجابة مجلس الأمن لوقف التزيف في العراق.

وفي إطار جهود الحكومة العراقية لتحسين الحالة الأمنية في مدينة بغداد، تدرس وزارة التخطيط الآن مشروعا لنصب ١٠ ٠٠٠ كاميرا للمراقبة في بغداد، بهدف كفالة تعزيز القدرة على الرصد والتحقيق. ولتعزيز قدرة القوات الجوية العراقية، شهد شهر شباط/فبراير تخرج ١٩ من طياري الطائرات العمودية الذين استكملوا تدريبهم، وهو أول فوج من نوعه منذ عام ٢٠٠٣.

لقد أدى تحسن الوضع الأمني والخطط المنظمة لإعادة العراقيين المشردين في الخارج إلى وطنهم، إلى زيادة عدد العراقيين العائدين. فعلى سبيل المثال، أشار التقرير الأخير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة إلى عودة ٣٥٠ ٠٠٠ عراقي إلى ديارهم. والمشكلة التي تواجهها غالبية هؤلاء هي نقص فرص العمل والموارد. وفي هذا السياق، نفذت وزارة الهجرة والمهجّرين العراقية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة برنامج الأمن الإنساني والاستقرار في العراق لمساعدة ٥٠٠ ٨ عائلة عادت إلى منازلها في مختلف أنحاء العراق، عبر الدعم المالي وخلق الوظائف للقضاء على البطالة بين هذه العائلات.

وذكر استطلاع الرأي الأخير الذي أجراه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من العراقيين المشردين يرغبون في العودة إلى العراق، كما بيّن رغبة المزيد من العراقيين في العودة إلى وطنهم، نظراً للاستقرار الكبير الذي تحقق للوضع الأمني. وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر وقّعت الحكومة العراقية على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتسهيل أعمال المنظمة في مجال توفير الخدمات للأفراد المشردين والعائدين،

ولتعزيز العلاقات مع الحكومة العراقية، خاصةً بعد التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع الأمني.

إن تمتع العراقيين بحقوقهم الأساسية، لا سيما حرية التعبير المنصوص عليها في الدستور، يعد حجر الزاوية للعملية السياسية الجارية في البلاد. وقد أظهرت مشاركة العراق في استطلاع للرأي أجرته منظمة الرأي العالمي في واشنطن، أن العراق أصبح إحدى الدول التي تجري وتتبنى استطلاعات الرأي بحرية وشفافية تامتين، وأنه يمثل الاعتراف الدولي بتمتع العراق بحرية التعبير.

لقد انتُخب العراق للمرة الأولى لعضوية المكتب التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ في اجتماع الدول الأعضاء في المعاهدة الذي عقد في لاهاي في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

وفي المستويين الاجتماعي والاقتصادي، عقدت الحكومة العراقية تحت رعاية رئيس الوزراء نوري كامل المالكي، جولة تنافسية ثانية للعروض الخاصة بعقود خدمات حقول النفط، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. في هذا الخصوص أكد رئيس الوزراء توفير الحكومة جميع التسهيلات للشركات الفائزة بتراخيص النفط. وقد أسفر ذلك عن فوز ١٥ شركة من مختلف أنحاء العالم بعقود خدمات سبعة حقول نفطية. ويعد عقد هذه الجولة لترخيص النفط والغاز منعطفاً ثانياً هاماً في عملية البناء وإعادة البناء عبر الاستثمار الشفاف للثروة النفطية، كما أنه يصب في مصلحة الشعب العراقي بعد مضي عقود من عجز هذه الثروة بسبب سياسات النظام السابق.

ومن المتوقع أن تزيد مشاريع تنمية حقول النفط إنتاج العراق النفطي، وأن يصل متوسط الإنتاج إلى ٦ ملايين برميل يومياً خلال السنوات الست المقبلة، وإلى ما يقارب ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، وهو هدف استراتيجي تعمل وزارة النفط العراقي على تحقيقه. وقد ارتفع إنتاج النفط الصادر في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ١,٩٨ مليون برميل يومياً، وتخطط الحكومة لرفع معدل الصادرات النفطية بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢,٣٢٥ مليون برميل يومياً.

وأعلن وزير النفط، السيد حسين الشهرستاني عن إنشاء شركة وطنية رابعة للإشراف على تنمية حقول النفط في وسط العراق. وسوف تتولى هذه الشركة أيضاً مسؤولية تنمية حقول النفط في بغداد والمحافظات المحيطة بها. كما أنشئت مفوضيتان للنفط في ذي قار وجنوب نينوى في الشمال بغرض الإشراف على تنفيذ عقود النفط في هاتين المحافظتين.

وتعمل الحكومة العراقية لضمان استفادة مواطنيها المباشرة من زيادة الإنتاج النفطي المبيّنة. وتشير الدراسات إلى أنه سوف يرتفع نصيب الفرد الواحد من عائدات النفط العراقي من ١,٥٣٤ دولار في عام ٢٠١٠، إلى ٣,٣٦١ دولار في عام ٢٠١٥، ثم إلى ٩,٤٨٨ دولار في عام ٢٠٢٠. كما يتوقع أيضاً زيادة ميزانية الإنفاق الاتحادي في العراق إلى ١٤٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥ وإلى ٢٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ يقدّر لها أن تنعكس في مخصصات الاستثمار التراكمي التي تبلغ جملتها ١٣٨ مليار دولار بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، و ٤٩٦ مليار دولار بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. وسوف تشجع هذه التراكمات الاستثمار المحلي والخارجي معاً في العراق.

وامتداداً لجهود الحكومة العراقية الهادفة إلى ضمان توفر أعلى درجات الشفافية في إدارة استثمار الثروة النفطية، انضم العراق في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، عقب توصية

إدارة المبادرة بأن يكون العراق بين البلدان الـ ٣٤ التي انضمت إلى المبادرة حتى الآن.

في الشهر الماضي وافق مجلس النواب العراقي على ميزانية اتحادية لعام ٢٠١٠ بلغت جملتها ٧٢,٤ مليار دولار، شملت ٥١ مليار دولار لتمويل التكلفة التشغيلية و ١٩,٥ مليار دولار يتم استثمارها في تمويل مشاريع إعادة البناء في البلاد.

وفي ٢٩ من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، شهدت بغداد وضع حجر الأساس لأكبر فندق سياحي في العراق، يضم برجين بارتفاع ٢٦ طابقاً و ٥٥٠ غرفة لكلٍ، بتكلفة قدّرت بنحو ١٥٠ مليون دولار. وأعلن عمدة بغداد عن بدء ما يزيد عن ٢٥ مشروعاً استثمارياً هي القسط الثالث لهذه المشاريع المعنية بتطوير المدينة. وسوف تتضمن المشاريع إنشاء مراكز سكنية وصناعية وتسويقية، إلى جانب الفنادق والمطاعم الحديثة وسلسلة مشاريع البنية التحتية. كما تعمل لجنة الاستثمار الوطني لجعل عام ٢٠١٠ عاماً للإنجاز، وضعت من أجله خطة استثمارية شملت ٧٥٠ مشروعا في البلاد.

لقد وافق مجلس الوزراء العراقي على الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، التي أوصت بها وزارة التخطيط والتنمية بالتعاون والتضامن مع البنك الدولي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة دخل الفقراء وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية المتوفرة لهم، مع توفير الإسكان الكافي والحماية الاجتماعية الفعالة لهم، بغية تخفيض الفقر بنسبة ٣٠ في المائة من معدلات عام ٢٠٠٧.

وضمن جهود الحكومة العراقية الرامية إلى إعادة تنشيط أسواق السوبرماركت المركزية، حققت شركة أسواق السوبرماركت المركزية أرباحاً قدرت بـ ١٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، بزيادة بلغت نسبتها ١٦٩ في المائة عن أرباح ٢٠٠٨.

أما في سياق الانفتاح الإقليمي والدولي، فقد شهدت الفترة القريبة الماضية زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جوزيف بايدن لبغداد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لمناقشة تعزيز العلاقات الثنائية، وكذلك زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية التشيكية، السيد يان كوهت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وشهدت زيارة مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة أندريس بيبالغاس في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والتوقيع على اتفاق تعاون في مجال الطاقة بين العراق والاتحاد الأوروبي.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ زار وزير الخارجية الإيراني مانوشهر متقي العراق وأجرى مباحثات في عدد من ملفات المصالح الثنائية لكلا البلدين، فضلاً عن تشكيل الكثير من اللجان الفنية ذات الصلة لحل القضايا العالقة. وقد اكتسبت أهمية خاصة قضية الحدود ودخول القوات الإيرانية إلى حقل الفكة النفطي داخل الأراضي العراقية، حيث تمكنت الحكومة العراقية من حل المشكلة عبر المفاوضات، ما أدى إلى انسحاب القوات الإيرانية من الحدود العراقية.

وقد زار رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي القاهرة في ٢١ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والتقى بفخامة الرئيس محمد حسني مبارك لمناقشة آفاق تطوير العلاقات الثنائية، وكذلك بالأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، لمناقشة سبل تعزيز الوجود العربي في بغداد. وقام نائب الرئيس عادل عبد المهدي بزيارة واشنطن العاصمة في ١٤ كانون الثاني/يناير لمناقشة انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق. كما زار نائب الرئيس طارق الهاشمي واشنطن العاصمة في ١ شباط/فبراير، حيث اجتمع

مع عدد من كبار مسؤولي الولايات المتحدة لمناقشة التطورات السياسية في العراق. وقام رئيس إقليم كردستان، السيد مسعود البرزاني، بزيارة واشنطن العاصمة في ٢٥ كانون الثاني/يناير تلبية لدعوة رسمية من الرئيس باراك أوباما.

وزار وزير الخارجية، السيد هوشيار زيباري، روما حيث التقى مع نظيره الإيطالي، السيد فرانكو فراتيني، خلال اجتماع اللجنة العراقية – الايطالية المشتركة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وشارك في ١٤ كانون الثاني/يناير في مؤتمر حوار المنامة الذي ناقش مسائل الأمن الإقليمي في منطقة الخليج. كما زار السيد زيباري أوسلو واجتمع مع وزير الخارجية النرويجي يوناس غار ستور في ١٧ كانون الثاني/يناير لبحث فتح سفارة نرويجية في بغداد ودورها في تنمية العلاقات الثنائية ودور الشركات النرويجية في تطوير صناعة النفط العراقية.

وفي ١ شباط/فبراير، في إطار الجهود التي يبذلها العراق من أجل حل المسائل المعلقة مع الكويت، أصدرت وزارة الخارجية إعلانا تطلب فيه من المواطنين العراقيين الذين بحوزتهم وثائق أو أي ممتلكات كويتية أخرى استولى عليها النظام العراقي السابق أثناء احتلاله للكويت في عام ١٩٩٠ تسليمها إلى وزارة الخارجية من أجل إعادتها إلى الكويت.

وقال الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن عن إعادة النظر في القرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد:

”ومن المهم الاعتراف بأن العراق اليوم يختلف كثيرا عن العراق قبل عام ٢٠٠٣. وإني لآمل أن ينظر مجلس الأمن في هذا التقرير بغرض اتخاذ القرارات الملائمة التي تساعد العراق في الوفاء بسرعة بالتزاماته المتبقية“. (S/2009/385، الفقرة ٦٧)

وبخصوص بذلك، أود أن أشير إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير الخارجية، المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فيما يتعلق بالتزامات العراق في مجال نزع السلاح، والتي طلب فيها إلى مجلس الأمن على وجه الاستعجال النظر في إزالة جميع القيود المفروضة وفقا لقراراته بشأن العراق فيما يتعلق بنزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١).

في الختام، أود أن أشدد على امتنان حكومتي لمجلس الأمن على الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وعلى دعم السيد ملكرت المقدم بناء على طلب الحكومة واستنادا إلى الآليات المتفق عليها بشكل متبادل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.